حفرة الهيئة وهيئة الحفرة

صرح مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. حمود المضف بمجموعة من التصريحات الصحفية الخطيرة، وبالرغم من اهمية تلك التصريحات، وبالرغم من مسؤولية هذا الانسان عن مصير الاف الطلبة والطالبات، وخطورة ما يشغله من وظيفة حساسة، الا ان مصير تصريحاته تلك، باعتقادي، لم يكن باحسن من مصير الاف التصريحات المشابهة الاخرى.

قال د. المضف ان الهيئة قد خرجت، وخلال ١٣ عاما، ٥٠ الف كويتي، وبالرغم من ذلك فان نسبة العمال الكويتيين في سوق العمل لم تتغير عن ١٧٪ منذ عام ١٩٨٣!

وقال ان السبب في ذلك ان الهيئة تقوم بتخريج ٥ كويتيين يقوم القطاع الخاص باستقدام ١٥ عاملا جديدا مقابلهم من الخارج. ونتساءل: كيف نوجه العمالة الكويتية الوجهة الصحيحة ليكون مردودها على نشاط الدولة واضحا؟ مشيرا الى ان هذه العملية سهلة جدا ولا تحتاج الى تعقيد او تعسير، ولكن ما يحصل دائما ان مبادرات تصدر من تحت، تذهب لاصحاب القرار ويشجعونها وتمشي المبادرات هذه، والعكس هو الذي كان يجب ان يحدث!

ونتساءل ايضا بالقول: الى اين يتجه هذا البلد ولماذا لم نصبح دولة مثل سنغافورة؟ فاذا المسؤولون فيها، ومنذ البداية، بتحديد مساراتهم الاقتصادي وركزوا على الالكترونيات وقطاعي المال والتجارة وحققوا نتائج باهرة، اما في الكويت فكل شيء مبهم!! وقال ان من الضروري جدا ان نقوم بتحديد المسارات الاقتصادية والتنموية لتتمكن كافة المؤسسات التعليمية والتربوية بالتالي من توجيه التعليم الى هذه المؤسسات، علما بان الهيئة تعمل الآن دون خطط او اهداف واضحة!!

وقد حمل د. المضف مجلس الوزراء مسؤولية توجيه المؤسسات التعليمية والتربوية والاكاديمية لتحقق مساراتها الاقتصادية والتنموية، ولكن استدرك بالقول ان كافة خطط الدولة الخمسية لم تحدد مسارا او مسارين او حتى عشرة ليمكن الاسترشاد بها!!!

ومن اخطر ما صرح به ان الهيئة تركز على مهن معينة قد لا يحتاجها السوق في الوقت الذي تقوم فيه بتجاهل مهن اخرى يكون السوق في امس الحاجة لها، وان الهيئة ليست لديها رؤية واضحة عن الاولويات لكي يتم الاهتمام بها!!! (مجموعة اخرى من علامات الاستفهام).

هذا ما صرح به مدير عام اكبر جهاز في الدولة مسؤول عن تصحيح خلل العمالة بين القطاعين الخاص والعام، اضافة الى مسؤوليته، مع اخرين، عن تعديل الخلل في التركيبة السكانية، وبالرغم من خطورة واهمية كل ما صرح به الا انني اعتقد ان تلك التصريحات تجاوزت صفحات الجريدة التي نشرتها. فاذا كان هذا مصير هذه النوعية من «القنابل والاتهامات الواضحة والصريحة» فانه يصبح من السخافة ان يحتج كاتب او صحافي على تجاهل جهة حكومية ما لما كتبه عن وجود حفرة لم تقم تلك الجهة بردمها بالرغم من مرور اكثر من اسبوع على تاريخ كتابته عنها.

احمد الصراف